

المصدر: الخليج

التاريخ: ٢٧ يونيو ٢٠٠٢

السودان ينتظر المزيد من الضغوط الأمريكية ماذا تريد واشنطن من الخرطوم؟

الخرطوم - «الخليج»:

الجلسة إلى أكاديميين متخصصين وممثلين لمراكز دراسات وممثل منظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط حيث تحدث مساعد وزير خارجية حكومة كلينتون إلى جانب النشطاء في الجمعيات غير الحكومية العاملة في جنوب السودان.

وخلص المتحدثون في الجانبين الحكومي والأكاديمي إلى إدانة قرنق والحكومة السودانية بشدة في العديد من القضايا السياسية والإنسانية. حيث شدد مساعد وزير الخارجية كانشتايز على مأسى الحرب، وقال إن عدد النازحين من جراء الحرب فاق المليون نازح إلى جانب التركيز على الادعاءات السابقة والانتهاكات بشأن العبودية والرق والقصف الجوي على مراكز الإغاثة والتهجير القسري للسكان من مناطق البترول والاعتداء على الحريات الدينية، وطالب الهيئة التشريعية بمساندة الإدارة الأمريكية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في ظروف احسن لحقوق الإنسان والحريات الدينية ووضع حد لمعاناة أهل السودان، ورفض كانشتايز تبرئة الحكومة السودانية من تهمة الرق، ورغم انه لم يشر صراحة إلى وجود رق في السودان، إلا انه أكد استمرار عمليات الاختطاف والنقل القسري من مناطق إنتاج البترول، وقال إن الذين يقومون بهذا العمل وإن كانوا لا يعملون باتفاق مع الحكومة فهي - أي الحكومة السودانية - على علم بالأمر لأنها لم تحاكم حتى الآن أحدا أو تعدم أحدا بتهمة من هذا النوع.

أما روجر ونتر نائب مدير المعونة الأمريكية فقد شك في التزام الحكومة السودانية بإيصال الغذاء للمتضررين، وقال إن الحكومة السودانية تتخذ من الإجراءات البيروقراطية ما يحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها، ما يوحي بأنها استراتيجية حكومية لإعاقة وصول الإغاثة.

وأكد ونتر انهم سيسعون إلى تغيير نظام الإجراءات الجوية المتبع حالياً بنظام يعمل تحت رقابة دولية تتوافر فيه الموضوعية والثنائية لوصول العون الإنساني، وطالب ونتر بإنهاء سلطة الحكومة في التصديق على الرحلات الجوية لهيئات الإغاثة، كما طالب ونتر الحكومة السودانية أن تثبت جديتها في التعاون مع أمريكا والأمم المتحدة وإلا فإن الحرب ستستمر. نخلص إلى أن الرأي الأخير لسلاسلات المتحدة في ملف السلام لن يكون بمنأى عن الضغط على الحكومة السودانية عبر بوابة توصيل الإغاثة إلى المتضررين الأمر الذي يظهر جلياً في مطالبة ونتر بنزع حق إعطاء الأذونات لحركة الطيران من الحكومة السودانية وهو ما تراه الأخيرة انتهاكاً لسيادتها الوطنية وأعلنت رفضها التام لمثل هذا المقترح على لسان مستشار البشير للسلام الدكتور غازي صلاح الدين.

وظهر جلياً أن الحكومة لن تستطيع «سد» زريعة الإغاثة التي أصبحت موضع شد وجذب بينها وبين الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة وما زالت قضيتها معلقة حتى الآن.

وتجسّى مخاوف المعارضة ماثلة أمام اتهاماتها للحكومة بأنها فتحت الباب واسعاً للإدارة الأمريكية لتفعل ما تشاء في السودان ما تعتبره المعارضة تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية ابتداءً بجبال النوبة وفي انتظار عمل مماثل في جنوب السودان.

منذ أن وضعت الولايات المتحدة الأمريكية يدها «عنوة» على ملف السلام في السودان، في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي عبر مبعوثها الخاص للسلام جون دانفورت، شهدت الساحة السياسية الداخلية والإقليمية نقلة نوعية في حركة الحل السياسي للمشكلة السودانية.

ولا يختلف اثنان في حقيقة أن حل الأزمة السودانية سلمياً في إطار مبادرة دول الإيقاد منذ العام ١٩٩٣م، والمبادرة المصرية الليبية المشتركة (١٩٩٨)، كانت حصيلتها صفرًا لم تخرج من حكاية «دخلت نملّة، شپالت حبة وخرجت»، إلى أن قررت الإدارة الأمريكية التدخل في ملف السلام السوداني، ليس حباً وكرامة، ولكن بعد أن تعرضت لضغوط مكثفة من اليمين المسيحي المتطرف لإنقاذ إخوانهم المسيحيين في جبال النوبة أولاً مما وصفوه «بالإبادة العرقية»، كما افصح عن ذلك، دون مواربة، مبعوث الإدارة دانفورت لدى أول زيارة له للسودان في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي.

ورغم أن الإدارة الأمريكية تمكنت من تحريك جمود عملية السلام، عبر إقناع طرفي النزاع، الحكومة وحركة المتمردين، بالتوقيع على وقف جزئي لإطلاق النار في جبال النوبة، إلا أن هناك علامة استفهام «كبيرة» حول نوايا الإدارة الأمريكية، ما زالت موضع شك لدى كل الأطراف السودانية، بما فيها الحكومة، الأمر الذي يظهر جلياً في تصريحات كبار المسؤولين السودانيين من وقت إلى آخر.

ويبقى السؤال قائماً لدى الكل، ماذا تريد أمريكا؟ وما هي نواياها الحقيقية... وإلى أي اتجاه تخطو مساعيها... وإلى أين وصلت...؟

لقراءة النوايا الحقيقية للإدارة الأمريكية وسياساتها للمرحلة المقبلة في السودان، وإيجاد أجوبة شافية لتلك الأسئلة، نتابع ما دار في جلسة استماع عقدها الكونغرس الأمريكي الأسبوع الماضي، حول عملية السلام في السودان.

وتكمن أهمية جلسة الكونغرس الذي انعقد مؤخراً لمناقشة ملف السلام في السودان، في أن المتحدثين فيها يمثلون صناعات الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يعنى دون أدنى شك أن آراءهم ومدخلاتهم، هي توجهات وسياسة الإدارة الأمريكية، ومواقف منظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط «اللوبي».

كما تكمن أهمية الجلسة أيضاً أنها حددت الخطوات المقبلة التي ينبغي أن تتخذها الإدارة الأمريكية تجاه عملية السلام في السودان بعد التقرير الذي قدمه دانفورت بعد انقضاء ثمانية أشهر من بداية تدخل أمريكا في عملية السلام لإيقاف الحرب الدائرة في جنوب السودان منذ العام ١٩٨٣.

واستمعت جلسة الكونغرس أولاً إلى رأي الحكومة ممثلة في والتر كانشتايز مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، وروجر ونتر مدير المعونة الأمريكية للتنمية الدولية والمسؤول عن العون الإنساني، إلى جانب رئيس اللجنة الأمريكية للحريات الدينية، كما أستمعت



خارطة السودان